تحديات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

Challenges of the agricultural insurance sector in Algeria

مانع فاطمة[1]

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

mng_mana@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:06 /2022/06 تاريخ القبول:18 /2022/07 تاريخ النشر:03 /2023/03

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أكثر القطاعات الحيوية التي تعوّل عليها الدولة في زيادة النمو الاقتصادي ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهو القطاع الذي يحقق الأمن الغذائي للمجتمع، وبالرغم من هذه الأهمية إلا أنه لا يخلو من عيدي المشاكل التي تحد من تطوره، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن تطور قطاع التامين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، ولتحديد المشاكل الموضوعية التي تؤثر على نموه، وذلك من أجل اقتراح حلول تعيد القطاع إلى الاتجاه الصحيح الذي وجد من أجله. توصلت الدراسة إلى أن قطاع تأمين الفلاحي يسجل نموا متذبذبا من سنة لأخر، يرتفع في فترة وينخفض في فترات لاحقة، مما يشير إلى أن القطاع في حاجة ماسة لتغيير العوامل المتحكمة فيه، ومنها تقديم خدمات تأمينية جديدة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي، التأمين الأصغر، التأمين بالمؤشرات

Abstract

The agricultural sector in Algeria is considered one of the most vital sectors that the state relies on to increase economic growth and raise exports outside the hydrocarbon sector, as it is the sector that achieves food security for the community. This study came to reveal the growth of the agricultural insurance sector in Algeria during the period 2010-2021, and to identify the objective problems that affect its growth, in order to propose solutions that return the agricultural insurance sector to the right direction for which it was found. The study concluded that the agricultural insurance sector records fluctuating growth from year to year, rising in one period and declining in later periods, which indicates that the sector is in dire need to change the factors controlling it, including the provision of new insurance services.

Key words: *Agricultural risks; agricultural insurance; micro-insurance; index insurance*

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أكثر القطاعات الحيوية التي تعوّل عليها الدولة في زيادة النمو الاقتصادي ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهو القطاع الذي يحقق الأمن الغذائي للمجتمع. لكن بالمقابل، في كل سنة تقع خسائر فادحة في المحاصيل الفلاحية يكون سببها في بعض الحالات سوء الأحوال الجوية، وفي حالات أخرى التسيب والاهمال البشري، لكن في النهاية تهلك مئات الهكتارات من المحاصيل الزراعية، و تنفُقُ الألاف من الدواجن والأنعام. هذه الخسائر وغيرها تتسبب في فقدان العديد من المزارعين لمداخيلهم، مما يساهم

[1] **المؤلف المرسل**:مانع فاطمة: *mng_mana@yahoo.fr*

في زيادة الفقر الريفي، كما تجعل الفلاحين غير قادرين على إدارة هذه المخاطر بأنفسهم كون تكاليفها مرتفعة، ولذا هم في حاجة إلى الوصول إلى أدوات مالية مناسبة تضمن بقاؤهم في مزاولة نشاطهم، مما يعتبر حلا مهما في تحقيق الأمن الغذائي.

من خلال نص هذه الاشكالية يمكننا طرح التساؤل التالي: ماهي التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر؟

الأسئلة الجزئية

- هل يحقق قطاع التامين الفلاحي في الجزائر نموا متزايد ؟
- ماهي العراقيل التي تحد من إقبال الفلاحين الجزائريين على تأمين منتجاتهم؟
- ماهي الحلول المناسبة لمواجهة العراقيل والتي تدفع بالقطاع إلى الأمام؟

فرضيات الدراسة

- يحقق قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر نموا بطيئا من سنة لأخرى
- يعتبر كل من التأمين الحيواني والتأمين النباتي الأكثر عزوفا من طرف الفلاحين
- تتنوع العراقيل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وتنظيمي، والتي تحد من اقبال الفلاحين الجزائريين على تأمين ممتلكاتهم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عما إذا كان قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر يحقق تطورا إيجابيا في النمو، وأنه قطاع جاذب للأقساط.

منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج عملية، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداته الوصفية فيما يخص الجانب النظري ، والمنهج الاستقرائي بأداته التحليلية في الجانب الميداني.

الأدوات المستخدمة في الدراسة

تمّ الاعتماد في الدراسة الميدانية على مجموعة من التقارير الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات، وتقارير بعض مؤسسات التأمين.

دراسات سابقة

لأجل توضيح العلاقة بين دراستنا وبعض الدراسات السابقة التي جاءت في الموضوع، نضع الجدول التالي:

الجدول (01): العلاقة بين دراستنا والدراسات السابقة

اسم الباحث	السنة	عنوان الدراسة	هدف ونتائج الدراسة
عطيوي سميرة وبلهوشات فاطمة الزهراء	2019	تقييم مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر – دراسة تحليلية للفترة (200 التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة5-2014)	الهدف: تقييم مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005-2014، كما حاولت قياس أثر الزيادة في حجم الأقساط المحصلة وحصتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالاعتماد على معدل الاختراق ونسبة الكثافة كأهم مؤشرات أداء تستخدم لهذا الغرض. النتيجة: ضعف الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري التي لم تتجاوز 1 ،% وكذلك انخفاض إنفاق الأفراد على الحماية التأمينية كأحد الدلائل التي تثبت نقص ثقافة التأمين.
غفصي توفيق	2019	تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية	الهدف: تحديد وتحليل أهم العوامل الكامنة وراء ضعف مساهمة قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني

		في تطوير قطاع التأمين	النتيجة: عوامل ضعف قطاع التأمين: تقليدية خدمات التأمين، تواضع الجهود التسويقية، نقص الإطارات المؤهلة، عدم ملائمة البيئة التنظيمية والقانونية.
حمد رعد ناظم	2019	أثر الثقافة التأمينية في إجمالي الأقساط المحققة في سوق التأمين العراقي	الهدف: التعرف على أسباب جهالة أفراد المجتمع العراقي بخدمات التأمين وماهية شركات التأمين، النتيجة: لأجل أن تؤسس شركات التأمين العراقية ثقافة حقيقية عن التأمين لدى الجمهور لابد أن تبدأ من داخل شركة التأمين من خلال برامج التدريب والتنمية الإدارية على أن يتم مراقبة وتقييم نتائج هذه البرامج.
دراستنا	2022	تطور قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، المشاكل والحلول	نقاط الالتقاء مع الدراسات السابقة: مناقشة المشاكل التي تحد من تطور قطاع التأمين مناقشة القيمة المضافة لقطاع التأمين نقاط الاختلاف: الدراسات السابقة اجريت في 2019، بينما دراستنا انجزت في 2022، مما يعني أن بياناتنا واسعة؛ الاختلاف في الأهداف: دراستنا ركزت على تطور قطاع التأمين الفلاحي والأسباب المتحكمة في هذا التطور، في حين أن الدراسات السابقة ركزت على قطاع التامين بصفة عامة. مادام يوجد اختلاف في الأهداف، فيوجد اختلاف في النتائج.

المصدر: من إعداد الباحثة

خطة الدراسة

تتكوّن خطة الدراسة من ثلاثة محاور: خصص المحور الأول للتعريف بالخطر والمخاطر الفلاحية، وكذا بأدبيات التأمين والتأمين الفلاحي، بينما المحور الثاني فخص للتعرف على تطور قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، حيث احتوى أولا على عرض مختصر لبعض المؤشرات الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر من حيث النمو واليد العاملة، وثانيا تم التطرق إلى قطاع التأمين الفلاحي.

تتضمن المقدمة ديباجة مناسبة تؤدي الى تحديد الموضوع و إشكاليته، مع توضيح الأهداف الرئيسية له و فرضياته، و تحديد منهجيته ومحاوره الأساسية و يمكن إضافة بعض العناصر الأخرى المتعارف عليها.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

في هذا المحور سنناقش أدبيات المخاطر الفلاحية والتأمين الفلاحي، مستخدمين في ذلك مجموعة من وجهات النظر المختلفة التي حاولت أن تزيح الغموض على هذه المفاهيم

أولا: مفهوم المخاطر الفلاحية

1- تعريف الخطر الفلاحي

موضوع تقدير الخطر في علم الاقتصاد، ليس جديدا، بل إن الموضوع كان محل اهتمام العديد من الباحثين، ففي سنة 1921، ناقش الاقتصادي الأمريكي F.K. Knight في كتاب بعنوان "Risk, uncertainly and profit" موضوع العلاقة بين الخطر وحالة عدم التأكد والربح، حيث بيّن أنه في علم الاقتصاد يوجد نوعان من حالة عدم التأكد، حالة قابلة للقياس والتقدير الكمي، وحالة أخرى غير قابلة للقياس، فأما الأولى فيطلق عليها مسمى "الخطر"، بينما تبقى حالة "عدم التأكد" للثانية (Knignt, 1921, p. 233). من وجهات نظر أخرى، يعرف الخطر على أنه ظاهرة تنبع أساسا من حالة عدم التأكد، ويرجع ذلك إلى مصدرين اثنين، وهما: عدم القدرة على التنبؤ وعدم دفة المعلومات اللازمة للتنبؤ (أحمد ابو بكر و اسماعيل السيفو، 2020، صفحة 26).

على هذا الأساس يمكن تعريف الخطر الفلاحي، على انه خطر يتسم باحتمالية حدوثه، لكن الأحداث المرتبطة به لا تعتبر مستقلة ولا عشوائية في كل الحالات، وفي ذلك، يرى كل منMilleville & Eldin، إن "سقوط الأمطار"، التي يمكن أن تؤدي إلى الجفاف ليست عشوائية ولا مستقلة، بل تخضع لحتمية معروفة كون المطر ينشأ من بخار الماء المتكاثف الذي يسقط في المناطق الباردة بسبب وزنه. إن الجفاف الناشئ عن عدم سقوط المطار يؤدي إلى خسارة جزء من المحصول الفلاحي إن لم يكن كله. هنا يمكن القول، أنه في الحالة الأولى، كلمة خطر تشير إلى سبب محدد، وهو التساقط غير الكافي للأمطار أما في الحالة الثانية، فالخطر يشير إلى أثر او نتيجة، وفي هذه الحالة فقدان كل المحصول أو جزء منه (Eldin & Milleville, 1989, pp. 19-20).

الاستثمار في القطاع الفلاحي، هو كأي استثمار آخر له عائدات وتعترضه مخاطر، ومن ثمّ على أي فرد طبيعي او معنوي أراد الاستثمار في هذا الميدان، ان يحدد اهدافه أولا أثناء عملية التخطيط، مثل التوسع في النشاط الفلاحي، أو زيادة المبيعات، أو تامين دخل طويل المدى وما إلى ذلك من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. بعد تحديد الأهداف، تأتي مرحلة تقدير المخاطر التي يمكن أن تحد من تحقيق هذه الأهداف، وبمعرفتها يمكن الموازنة بينها وبين عائدات الاستثمار الفلاحي، و هنا يجب على المستمر أن يعرف إلى أي حد يمكنه تحمل المخاطر.

يمكن تصنيف المستثمرين بحسب درجة تحملهم للمخاطر إلى (Aumell, 2005, p. 09):

المتهورون: وهم المستثمرون الذين يفضلون المخاطرة، لأنها تمنحهم شعورًا بالتحدي؛

الحذرون: هم الذين يتصرفون بحذر شديد، لكنهم يقبلون المخاطرة، إنهم يتوقعون الأسوأ ولا يخاطرون إن كان بإمكانهم تجنب ذلك، لكنهم يُضيّعون بعض الفرص التي كان من الممكن أن يستفيدوا منها؛

المحايدون: إنهم يعرفون أن عليهم تحمل مخاطر معيّنة إن كانوا يريدون الاستثمار، ولآن كل استثمار يحمل قدر معيّن من المخاطرة، لذا هم يجمعون البيانات ذات الصلة ليوازنوا بين فرص نجاحهم وامكانيات اخفاقهم قبل اتخاذ قرارهم بالاستثمار.

2- تصنيف مخاطر الممتلكات الفلاحية

يمكن تصنيف المخاطر الفلاحية إلى صنفين: مخاطر الممتلكات والمخاطر الشخصية، بينما يمكن تصنيف مخاطر الممتلكات الزراعية إلى ثلاث فئات، وهي: مخاطر طبيعية، مخاطر اجتماعية ومخاطر اقتصادية، وذلك بالاعتماد على ما إذا كانت حالة عدم التأكد ناتجة عن عوامل طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية، ويمكن توضيح هذه المخاطر فيما يأتي (Ray, 1981, p. 05):

الأخطار الطبيعية: هي تلك المخاطر التي تؤثر أساسا على الممتلكات الفلاحية، وتنقسم إلى ثلاث فئات: (1) العوامل الطبيعية، (2) امراض النباتات والحيوانات، (3) الحشرات والآفات الأخرى. تنتج مخاطر العوامل الطبيعية عن حالة عدم التأكد المتعلقة بالطقس، مثل: الجفاف، الفيضانات، البرَد والصقيع، البرد، الأعاصير والعواصف، الحرائق الطبيعية وغيرها، وتسمى هذه المخاطر بمخاطر الأرصاد الجوية، وتنقسم الأخطار الطبيعية التي تؤثر على الممتلكات الفلاحية إلى قسمين: (1) أخطار تتعلق بالإنتاج الفلاحي، وهي تلك الأخطار التي لها تأثير على المردودية الفلاحية، (2) واخطار الصيانة التي تسبب خسائر في العتاد الفلاحي.

الأخطار الاجتماعية: لا تنتجم الأخطار الفلاحية فقط عن العوامل الطبيعية فقط، وإنما توجد أخطار أخرى تتعلق بعوامل اجتماعية، وتشمل على: (1) الحرائق، (2) السطو والسرقة، (3) اختلاس الملكية الفلاحية، (4) الاضرابات، (5) الحروب والاضطرابات الاجتماعية، (6) التغيرات في الهيكل الاجتماعي، (7) التغيرات التكنولوجية، (8) الاشعاعات النووية وتداعياتها.

الأخطار الاقتصادية: إضافة للمخاطر الطبيعية والاجتماعية التي تتعرض لها المشروعات الفلاحية، فهي عرضة أيضا للمخاطر الاقتصادية، التي تنشأ بشكل رئيسي من حدوث تقلبات في أسعار المنتجات الفلاحية التي لا يتوقعها الفلاحون دائما، ومن الأسباب المهمة لتقلبات الأسعار هو عدم المرونة لكل من العرض والطلب على المنتجات الفلاحية في فترات معيّنة.

يوجد من قسم الاخطار الفلاحية إلى أصناف اخرى تختلف عن تلك التي سبق ذكرها، وهي كما يلي (Hohl, 2019, pp. 13-15):

أخطار الإنتاج الفلاحي: هي أخطار تصيب الحيوانات والنباتات، تسبب خسائر مادية في المحاصيل مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج، كما قد تصيب البنية التحية للمزارع الفلاحية.

أخطار ايكولوجية وبيئية: تؤثر على الموارد الطبيعية وتُغير المناخ.

أخطار السوق: تنتج عن تقلب أسعار المدخلات والمخرجات الفلاحية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، واسعار الفائدة، وتشمل أيضا على مخاطر التعامل مع سلسلة القيمة الغذائية (جودة الغذاء و تلبية الحاجيات) ومخاطر قيود الدخول إلى السوق (على سبيل المثال إغلاق الموانئ وحظر التصدير).

أخطار مالية: تتمثل الأخطار المالية في عدم قدرة الفلاحين على دفع كل من فوائد القروض و اجور العمال و ايجار الآلات والمعدات.

أخطار التشغيل: تنشأ من تعطل الآلات، من قوع إصابات تؤدي إلى الوفاة أو العجز بين العمال الفلاحين و من نقص في اليد العاملة.

أخطار قانونية: وتخص القوانين التي تفرض على الفلاحين، سواء كانت قوانين وطنية أو دولية (Lupton & et autres, 2019, p. 08).

ثانيا: مفهوم التامين الفلاحي

1- تعريف التأمين

عُرف التأمين من مداخل مختلفة تشمل تنوع التأمين وأهداف التأمين والحالة التي يمارس عليها التأمين، كما عرف التأمين أيضا من مداخل اجتماعية واقتصادية وقانونية، ولأننا لا نريد الخوض في اختلافات وجهات النظر، فإننا نضع بعض التعاريف التي تزيح الغموض فقط عن هذا المصلح ونكتفي بالغرض الذي وجد من أجله.

يرى Paul Sumien أن مفهوم التأمين في حد ذاته بسيط، فمن السهل على جماعة أن تتحمل الظروف التي تؤدي إلى خسائر على أن يكون فرد لوحده عرضة لها (Stein, 1927, pp. 14-15). على خلاف من ذلك، هناك من يرى أن التامين انه " نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له، وذلك عن طريق نقل عبأ أخطار معيّنة إلى المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها" (حجيم الطائي، وآخرون، 2016، صفحة 39). إن جوهر التامين يكمن في القضاء على مخاطر الخسارة غير المؤكدة للفرد، وذلك من خلال اشتراك مجموعة كبيرة من الأفراد المعرضين بشكل مشابه لنفس الخطر، والذين يساهمون في صندوق مشترك، بدفعهم لأقساط كافية لتعويض الخسارة التي يتعرض لها أي فرد منهم (Ray, 1981, p. 20).

2- تعريف التأمين الفلاحي

يعتبر التأمين الفلاحي نوع هام من أنواع التأمين وهو أداة لإدارة المخاطر الفلاحية، حيث يساعد على استقرار وتأمين احتياجات الأفراد والمجتمع من الانتاج النباتي والحيواني، وذلك من خلال تقديمه مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاحين من جميع المخاطر التي يمكن أن تصيب محاصيلهم الفلاحية مما يسبب لهم خسائر (الطيف و كوراد ، صفحة 50)، ولهذا يؤدي التأمين الفلاحي دورا فعّالا في معاضدة مجهودات التنمية في القطاع الفلاحي وذلك اعتبارا لما يوفّره من تعويضات ماليّة عند الحاجة تمكّن من التخفيف من حدّة الخسائر بما يساهم في تثبيت دخل الفلاّح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية واستقرار القطاع الفلاحي بصفة عامّة (الهيئة العامة التونسية للتأمين).

من هذه التعاريف يظهر أن التأمين الفلاحي يغطي المخاطر المتكررة بانتظام مثل الجفاف والأعاصير والأمراض الوبائية وحرائق الغابات، والتي لديها القدرة على التسبب في خسائر واسعة النطاق.

3- شروط التأمين للمخاطر الفلاحية

حتى تكون المخاطر الفلاحية قابلة للتأمين، يجب أن تستوفي مجموعة من الشروط ، والتي نذكر من بينها (Hohl, 2019, p. 173):

- يجب ان يشترك عدد كبير من الفلاحين في نفس المخاطر، وأن خسائر هذه المخاطر تؤثر على دخل الفلاحين و على الانتاج الفلاحي

- يجب ان ترتبط الأخطار الفلاحية بظواهر يمكن ان تتكرر في مختلف المناطق الجغرافية ولمختلف المنتجات الفلاحية، ولتأمين هذه الأخطار على مؤسسات التأمين أن توفر منتجات التأمين اللازمة.

- الأخطار الخاضعة للتأمين هي أخطار حقيقية، لا تنتج عن احتيال، كأن يقوم فلاح بحرق ممتلكاته لأسباب تخصه، ثمّ يطلب من مؤسسة تعويضه، وأمام هذا الفعل غير الأخلاقي، يستلزم على مؤسسة التأمين امتلاك القدرات اللازمة لإدارة المخاطر والتحكم فيها ومراقبة الممتلكات المؤمن عليها.

- يجب أن تكون الأقساط التي يدفعها الفلاحون مجدية اقتصاديا، بمعنى أنها أكبر أو تساوي تكلفة الاحتفاظ بالمخاطر، في العديد من الحالات يكون الفلاحون غير راغبين أو غير قادرين على دفع تكاليف التأمين، لكن الإعانات الحكومية (تعويضات الجفاف في الجزائر) تساعد في جعل التأمين الفلاحي ميسور التكلفة على الفلاحين مما يقلل من فشل مؤسسات التأمين في تعويض المخاطر الفلاحية.

- يجب أن يكن لدى مؤسسة التأمين القدرة الكافية على حساب معلات الأقساط بما يتناسب مع أنواع المخاطر والتعويض عنها.

يرى آخرون أن الأخطار المؤمن عليها يجب أن تتصف بـ(Lluelles, 2004) :

- حالة غير مؤكدة؛
- خارج سيطرة أصحاب المصلحة؛
- لا علاقة له بنشاط مخالف للنظام العام.

4- أنواع التأمين الفلاحي

يمكن ذكر من بين أنواع التأمين الفلاحي ما يلي (طاهري، 2011، الصفحات 376-377):

تأمين الناتج: يخصص هذا التامين للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة قياس الناتج، حيث يكون الناتج في دورات سريعة مثل انتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد في الانتاج الحيواني مما يجعل التأمين فيه أكثر صعوبة.

تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى بيانات حقيقية عن أسعار المنتجات، ويجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو المستقبلية.

تأمين الدخل: يتعامل هذا التأمين مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاحين بشكل مباشر، إلا أنه يواجه مشكلة تتعلق بالخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة، بل تعتمد على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح لديه مداخل اخرى تمكنه من رفع دخله، هذا ما يجعل مؤسسات التأمين لا تستطيع حساب احتمال نسبة الخطر، وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة قسط التأمين على الأخطار المتعلقة بالدخل.

تأمين العائد: وهو مزيج من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، ويتميّز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدى، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فيعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.

المحور الثاني: واقع قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

يعتبر التأمين الفلاحي واحد من القطاعات المهمة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدوّل، لذا فإن صناعة التامين الفلاحي في الجزائر توفر العديد من المنتجات التأمينية للتعويض المتضررين من الأخطار الفلاحية التي تصيبهم وتصيب ممتلكاتهم، مما يساهم في مواصلة الانتاج الفلاحي، وتامين دخول الفلاحين.

أولا: منتجات التأمين الفلاحي لدى مؤسسات التأمين في الجزائر

في الجزائر، يوجد ستُ مؤسسات بالإضافة إلى تعاضدية واحدة (CNMA) مختصين في التأمين الفلاحي بكل فروعه الحيوانية والنباتية وتأمين العتاد والأخطار الفلاحية الأخرى، والجدول التالي يبّن هذه المؤسسات وفق رقم أعمالها.

الجدول (02): المؤسسات الناشطة في تأمين المخاطر الفلاحية (الأرقام في الجدول بالألف دج)

المؤسسة	2020	2019	2018	2017
*CAAT	-	11.112	3.264	0
**SAA	600	750	614	492
***CNMA	1725	2074	1834	-
**GAM	-	2	-	-
**2A	-	37	-	-
**CIAR	-	30	-	-
**SALAMA	-	9	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات: (*) CAAT، (**) SAA، (***) CNMA

يظهر من الجدول أن أكبر مؤسسة من حيث رقم الأعمال الخاص بالتامين الفلاحي هي مؤسسة CNMA المختصة، ثمّ تأتي بعدها مؤسسة SAA، ثمّ باقي المؤسسات.

تشمل منتجات التأمين الفلاحي التي تقدمها مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر على ما يلي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية):

التامين ضد حرائق المحاصيل: يغطي هذا النوع من التأمين الخسائر الناتجة عن الحرائق التي تنشب في محاصل الحبوب أو العلف المحصود أو في المطاحن.

التامين ضد البرّد: يغطي التامين ضد البرد الخسائر الناتجة عن الفعل الميكانيكي لحبات البرد على المحاصيل الدائمة، التي تشمل: (1) محاصيل الأشجار المثمرة والكروم (تأمين الفواكه فقط)، (2) محاصيل زراعة الخضروات، (3) أوراق وأزهار الزراعات الصناعية (التبغ) والمحاصيل البستانية (الزهور).

التأمين المتعدد الأخطار ضد البرّد والحرائق: يغطي خسائر زراعة الحبوب والبقوليات الدائمة.

التامين المتعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية: يغطي الأضرار التي تلحق بالدعامات والمعدات وكذلك المحاصيل المغروسة في البيوت البلاستيكية والتي تنشأ من الأحداث التالية: العواصف، البرّد، الفيضانات، الجليد، ثقل الثلج، الحرائق والانفجارات.

تأمين المزارع الفنية: يغطي التأمين المتعدد المخاطر للمزارع الفنية خسائر الشتلات الصغيرة للأشجار المثمرة أو الكروم في الحقول المفتوحة نتيجة أضرار تنتج عن: العواصف، البرّد، الفيضانات، الحرائق والانفجارات، الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرون، المسؤولية المدنية العامة.

التامين متعدد الأخطار للمستثمرات الفلاحية: يغطي الأخطار التي تصيب المستثمرات الفلاحية وتسبب خسائر للمؤمن عليه، وتنتج عن الأحداث التالية: الحرائق، الانفجارات، الصواعق، العواصف، الفيضانات، الأضرار الناتجة عن المياه، المسؤولية المدنية العامة للمستثمر، تلف الأجهزة الكهربائية، الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرون، تكاليف الحفر والهدم، مصاريف الخبراء وأتعابهم.

التأمين المتعدد الأخطار التي تلحق بالماشية: يغطي هذا التأمين أخطار الاستثمار في تربية المواشي (الأغنام والمعز) ضد النفوق بسبب الأمراض، عمليات الذبح المأمور بها، حالات التسمم الغذائي، والحوادث الأخرى، والحوادث الأخرى ذات الصلة بتربية المواشي.

التامين المتعدد الأخطار لتربية الدواجن: ويغطي مخاطر الاستثمار في تربية الدواجن ضد النفوق بسبب الأمراض، عمليات الذبح المأمور بها، التسمم الغذائي والحوادث الخرى ذات الصلة بتربية الدواجن.

التامين المتعدد الأخطار لنخيل التمر: ويغطي الخسائر التي تنتج عن: العواصف التي تؤثر على الأشجار والمحاصيل، البرّد الذي يصيب المحاصيل، المطر الذي يضر بالمحاصيل، الحرائق، الانفجارات والصواعق.

التامين على الآلات والمعدات الفلاحية: يتكفل هذا التأمين بتغطية الخسائر الناتجة عن: الحرائق والانفجارات، السرقة، الأضرار العرضية التي تلحق بالمعدات، الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرون، اعمال الشغب والحركات الشعبية، الأعمال الإرهابية والتخريبية، المشاركة والإقامة في المعارض.

التأمين متعدد الأخطار لزراعة الخضروات: يغطي هذا النوع من التامين الأخطار التي تصيب الخضروات، والناتجة عن: الجليد، البرّد، العواصف والرياح العاتية، الفيضانات، الرياح الجنوبية الشرقية الجافة "السيروكو".

التأمين في مجال تربية النحل: ويغطي الأضرار الناتجة عن: الحرائق والانفجارات والصواعق، العواصف، المسؤولية المدنية العامة، نفوق النحل الذي ينتج عن: الأمراض، التسمّمات، التأثيرات المناخية، السرقة والتدهور لخلايا النحل بعد أعمال التخريب، فقدان العسل بعد حدوث الكوارث، الحماية القانونية.

التأمين متعدد الأخطار في مجال تربية المائيات: ويغطي الخسائر التي تنتج عن: نفوق الحيوانات الخاصة بتربية المائيات، الحرائق الانفجارات والصواعق، الفيضانات، العواصف، الأضرار الناجمة عن المياه، الزلازل، المسؤولية المدنية العامة.

ثانيا: تطور قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

1- تطور نمو قطاع التأمين الفلاحي

قبل أن نخوض في نمو قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، فلا بد من الاشارة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PANDA) الذي انطلق في سنة 2000، والذي كان عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي للقطاع الفلاحي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. من بين الأهداف التي جاء بها المخطط: الاندماج في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الانتاجية ورفع الانتاج و تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي، ومن البرامج التي استخدمها في تحقيق هذه الأهداف: برنامج

تكثيف وتحسين الانتاجية، برنامج التشغيل الريفي وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز (صيفي، 2014، الصفحات 165-166).

من المفروض أن يكون لهذا المخطط أثار ايجابية على قطاع التامين الفلاحي، لا سيّما وأنه جاء مشجعا على زيادة الانتاجية من خلال الدعم المالي الذي قدمه للفلاحين، إلاّ أن ذلك لم يظهر على نمو القطاع الذي ظلت حصته السوقية ضعيفة جدا مقابل الحصص السوقية الأخرى للتأمينات على الأخطار، ولمزيد من التفاصيل نضع الجدول التالي:

الجدول (03): نمو قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة (2010-2021)

السنوات	المبيعات المحققة	الحصة السوقية	نسبة نمو القطاع
2021 (لغاية 30سبتمبر)	1567410630	*1.6	* 2.5 -
2020	2207908660	1.8	-21.59
2019	2684518677	2.0	7.86
2018	2473512837	2.0	-6.10
2017	2624443490	2.1	-28.47
2016	3371530252	2.8	-11.45
2015	3757444326	3.8	22.03
2014	**2929593000	2.7	4.67
2013	**2792676000	2.7	19.75
2012	**2241164000	2.4	27.69
2011	**1620553000	2.0	23.65
2010	**1237287000	1.7	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المجلس الوطني للتامين

تشير العلامة (*) إلى أن معدل الحصة السوقية ومعدل النمو لسنة 2021 تم حسابها بناءا على مبيعات نفس الفترة لسنة 2020. (**) مبيعات السنوات المعنية قدرت بالمليون دينار(بينما مبيعات السنوات الأخرى اعطيت بالدينار)، كما أننا اخذنا البيانات من تقارير السنوات اللاحقة (ماعدا تقرير سنة 2021) فمثلا نأخذ مبيعات سنة 2018 من تقرير سنة 2019 وهكذا، وذلك لأن مبيعات بيانات بعض المؤسسات التأمينية تصل متأخرة للمجلس التامين، مما يعني انها لا تدمج في تقرير السنة الحالية وتترك للسنة القادمة، وعلى هذا الأساس تم إعادة حساب معدل نمو القطاع المدوّن في الجدول أعلاه والذي يختلف عن معدلات النمو الموجودة في تقارير المجلس.

كي تتضح قراءة الجدول، نضع الشكل البياني التالي:

الشكل (01): تطور المبيعات والحصة السوقية ومعدل النمو للفترة (2010-2021)

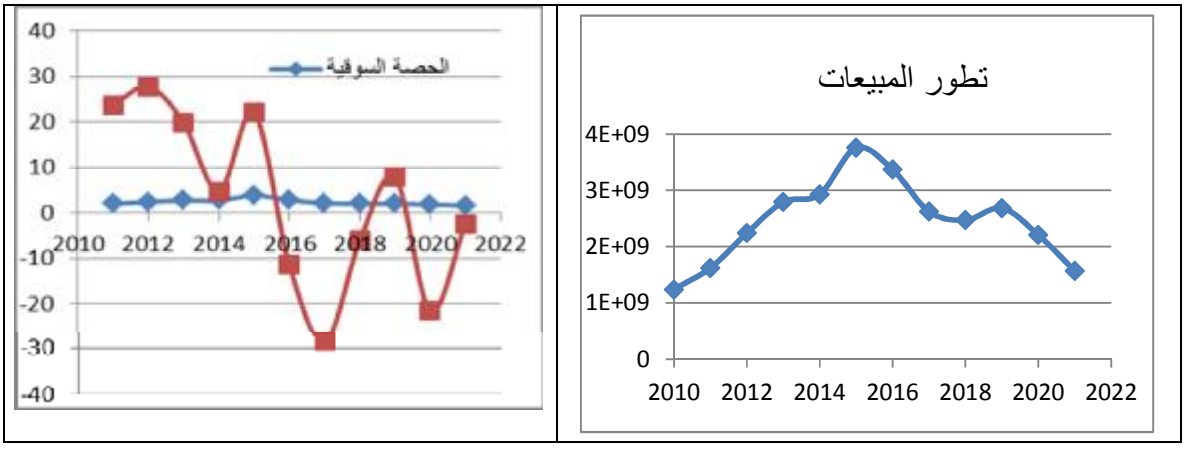

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03

أهم الملاحظات التي سجلناها على الشكل، نوجزها فيما يلي:

– يظهر من الشكل البياني أن رقم أعمال القطاع التأمين الفلاحي ظل في تزايد مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، ليبدأ في سنة 2016 في التناقص المستمر لغاية الثلاثي الثالث من سنة 2021. كما يظهر أن الحصة السوقية تكاد تكون ثابتة على طول الفترة 2010-2021، بينما معدل النمو سجل انخفاضا متتاليا منذ سنة 2012، حتى لو ارتفع في بعض السنوات.

– يظهر من الجدول، أن الحصة السوقية للقطاع سجلت نموا طفيفا لا يتعدى 1% في أفضل الحالات وذلك في الفترة 2010-2015، لتأخذ بعدها في التناقص من سنة 2016 لغاية الثلاثي الثالث من سنة 2021 بنسب تقل عن 1%. بالنسبة لمعدل النمو، فكان متذبذبا من سنة لأخرى، وأفضل معدل نمو تحقق في سنة 2012 بنسبة (27.7 %) بالتقريب، وأكبر تراجع سجل في سنة 2017 بنسبة (– 28.47%)، وبعدها حصل تراجع ايضا في سنة 2020 بنسبة (-21.6 %) بالتقريب.

2- تطور قطاع التأمين الفلاحي بالنظر لقطاع التأمين على الخسائر

بالرغم من أن التأمين الفلاحي في الجزائر ظهر في بداية القرن العشرين (1901)، و أن الصّندوق الوطني للتّعاون الفلاحي بتسميته الحالية أُنشئ سنة 1972 (فرقاني، 2021)، إلاّ أن هذا النوع من التأمينات لم يتطور كباقي الفروع الأخرى للتأمين على الخسائر، وظلّ يتقدم ببطء شديد لدرجة أنه لا يمكن ملاحظة تطوره، وهذا ما يبيّنه الشكل البياني التالي:

الشكل (02): تمثيل التأمين الفلاحي مقارنة بباقي قطاعات تأمين الخسائر

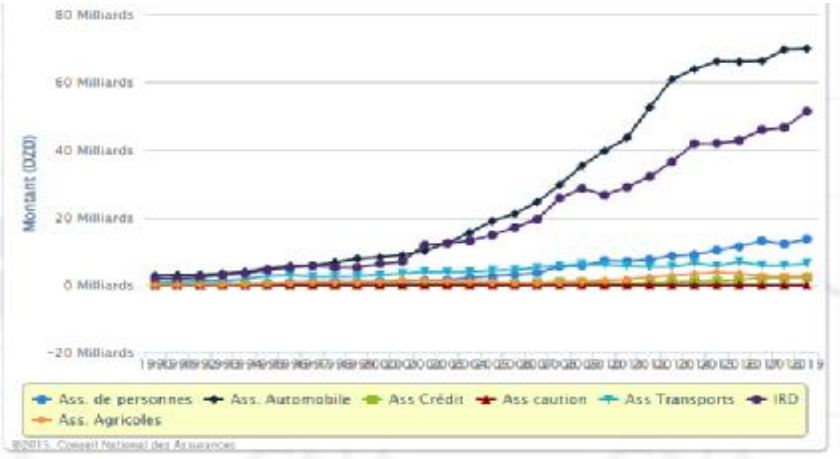

المصدر: (المجلس الوطني للتأمينات)

يشير الشكل إلى أن الارتفاع في تأمين المخاطر بدأ في سنة 2000، ولكن هذا الارتفاع خصّ كل من تأمين السيارات، وتأمين الحرائق والحوادث المختلفة (IRD) ومن حيث الترتيب يأتي : (1) التأمين على السيارات، (2) التأمين على الحرائق والحوادث المختلفة (IRD)، (3) التأمين على الأشخاص، (4) التأمين على النقل، (6) التأمين الفلاحي، (7) التأمين على القروض، (8) تأمين الضمان.

3– تطور التعويضات عن الخسائر الفلاحية

كما سبق وتمّ ذكره، فإن التأمين وُجد لأجل تعويض المتضررين عن الأخطار التي تصيبهم وتصيب ممتلكاتهم المؤمنة، والجدول التالي يبيّن قيّم التعويضات التي دُفعت للفلاحين المتضررين خلال الفترة 2013-2021، في غياب معطيات باقي السنوات من 2010-2012.

في كل سنة، يتم التصريح بالعديد من الأخطار الفلاحية، لكن التعويض لا يكون على جميعها، بل على الأخطار التي تستوفي شروط التعويض وفي مقدمتها أن الخطر المؤمن عليه هو حدث محدد، وهو من سبب الضرر. أما فيما يخص التعويضات، فيوجد نوعان:

تعويضات مؤجلة، تدفع في وقت لاحق، وقد تمتد إلى سنوات، ومن بين الأسباب:

- عندما يتعدى مبلغ التعويض قيمة معينة تحددها مؤسسات التأمين، فإن ملف التعويض ينتقل إلى الجهات المركزية للنظر فيه مرّة أخرى؛
- نقص البيانات المطلوبة في الملف؛
- تأخر وصول محضر الدرك الوطني الخاص بالتحقيق في بعض المخاطر المثيرة للاشتباه فيها.

تعويضات مدفوعة، تدفع لأصحابها في كل سنة، وذلك عندما يستوفي ملف التعويض كل الشروط اللازمة به، وهذه التعويضات تتعلق بالسنة الحالية أو كانت مؤجلة لسنوات ماضية وحان لها أن تدفع.

الجدول (04): مبالغ التعويضات المدفوعة عن الخسائر الفلاحية للفترة 2013-2021

السنوات	المبيعات المحققة	التعويضات المدفوعة	نسبة التعويض من المبيعات
2021	1567410630	670861533	42.80
2020	2207908660	1148073580	52.00
2019	2684518677	960670813	35.79
2018	2473512837	1079224780	43.63
2017	2624443490	1036228039	39.48
2016	3371530252	1036228039	30.73
2015	3757444326	1213509251	32.30
2014	2929593000	1415097644	48.30
2013	2792676000	720289000	25.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

ما يلاحظ على الجدول أعلاه، أن نسبة التعويضات المدفوعة بلغت ما بين 25 إلى 50 % من قيمة المبيعات في الفترة 2013 و2021. سنة 2020، سجلت فيها أكبر نسبة من التعويضات المدفوعة بـ 52%، بينما أكبر قيمة تعويضية دُفعت في سنة 2014، لمعرفة العلاقة بين المبيعات والتعويضات المدفوعة، نضع الشكل البياني التالي:

الشكل (03): العلاقة بين المبيعات والتعويضات المدفوعة

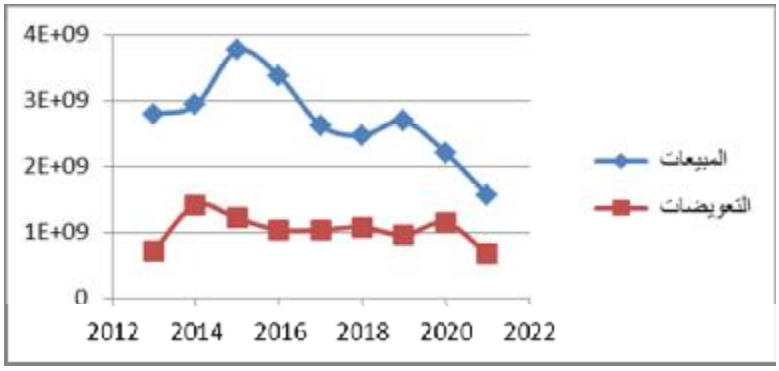

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 04

يلاحظ من الشكل البياني أن نفس الاتجاه الذي يأخذه منحنى المبيعات يأخذه أيضا منحنى التعويضات، مما يدل على ووجد علاقة طردية بين المبيعات والتعويضات المدفوعة.

ثالثا: أسباب تراجع نمو قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

أساب تراجع نمو قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر عديدة جدا، ومن الأسباب التي أوردها مجلس التأمينات في تقاريره هي كالآتي:

الجدول (05): أسباب تراجع قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

السنوات	الشعب المعنية بالتراجع	اسباب التراجع
2021	شعبة الانتاج النباتي وشعبة الانتاج الحيواني	تخلي بعض الفلاحين عن مهنة الفلاحة وبالذات مربي الماشية بسبب ارتفاع تكاليف العلف
2020	الانتاج النباتي، الانتاج الحيواني، المسؤولية المدنية للفلاح، المعدات الفلاحية	– تأخر انطلاق موسم الحرث لهذه السنة بفعل انتشار جائحة "كورونا". – القيود المتعلقة بالقرض "الرفيق" التي يفرضها بنك الفلاحة والتنمية الريفية
2019	الحرائق الفلاحية، المسؤولية المدنية للفلاحين	بالرغم من التراجع الذي سجل في هذه الشعب، إلا القطاع ككل سجل نموا موجبا، وذلك يرجع لزيادة نمو باقي الشعب الأخرى مقارنة بسنة 2018.
2018	الانتاج النباتي، الانتاج الحيواني، المسؤولية المدنية للفلاح، المعدات والأدوات وأخطار أخرى.	عزوف عدد من الفلاحين على تجديد عقودهم في هذه السنة
2017	الانتاج النباتي، الانتاج الحيواني، المعدات والأدوات الفلاحية	عدم تجديد المربين المنتمين لبرنامج ANSEJ (حاليا ANADE) وCNAC للعقود التي تربطهم بمؤسسات التامين
2016	الانتاج الحيواني والانتاج النباتي وشعبة الأضرار الفلاحية الأخرى	لم يأتي في تقرير هذه السنة ذكر أسباب تراجع النمو، بالرغم من أن نسبة التراجع مهمة جدا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما جاء في تقارير المجلس الوطني للتأمينات

بالنظر إلى الشُعب الفلاحية، نجد أن الشُعب التي يتراجع فيها التأمين من سنة لأخرى، هما شعبتي التأمين الحيواني والنباتي، لو تمعّنا في الأسباب لوجدناها أسباب مهنية، لكنها ليست كافية لعزوف الفلاحين لاسيّما صغار الفلاحين لأنهم الأغلب، إذ يمثلون 70 % من مجموع الفلاحين (بن عزوز، 2020) وهم المتضررين الأكثر لأن الأخطار تمس دخولهم مما يدفعهم إلى التحوّل عن ممارسة مهنة الفلاحة. في الواقع إن أسباب عزوف الفلاحين عن التأمين كثيرة جدا، وليست تلك المذكورة في الجدول أعلاه فقط، وإنما توجد عوامل أخرى متنوعة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو تنظيمي إداري.

1– عوامل تنظيمية

للعوامل التنظيمية دور كبير في عزوف الفلاحين عن تأمين ممتلكاتهم الفلاحية، إذ أن العديد منهم لا يملكون بطاقة فلاح، والتي يستلزم الحصول عليها جملة من الشروط بحسب النشاط (هواشم، 2021):

1.1– نشاط زراعة الحبوب، الأشجار مثمرة وزراعة الخضروات:

–عقد قطعة الأرض المملوكة للمعني.

– أو عقد كراء لمدة 3 سنوات او اكثر.

– أو عقد المعني+ فريضة+ وكالة

2.1- الأنشطة الفلاحية الأخرى: يوجد شرط مشترك يتعلق بشهادة معاينة مرآب مسلمة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بدون شهود او محضر معاينة لمحضر قضائي مع ذكر المساحة. بينما الشروط المطلوبة الأخرى التي تخص مختلف الأنشطة، فهي كما يلي:
نشاط تربية الأغنام: العدد المطلوب 40 رأس فما فوق. نشاط الأبقار، 2 رأس بقرة حلوب فأكثر. تربية النحل، 20 خلية فأكثر. تربية العجول، 21 عجل فأكثر. تربية الأحصنة، 2 حصان فأكثر. تربية الأرانب، 27 زوج فأكثر. تربية الدواجن، فاتورة نهائية للأكل والكتاكيت.

تستخدم بطاقة الفلاح في الحصول على عدد من المزايا، من أهمها (هواشم، 2021):

- تامين ممتلكاته الفلاحية وتأمين نفسه وعائلته؛
- بيع منتجاته الفلاحية في الأسواق؛
- الاستفادة من الاعفاء الجمركي في حالة شراء عتاد فلاحي؛
- الاستفادة من مختلف المواد الفلاحية المدعمة.

من الأسباب التنظيمية لعزوف الفلاحين، نجد:

- العديد من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، فهم توارثوها أبا عن جد، و من العوامل التي تحد من الحصول على عقد الملكية هو: (1) العدد الكبير للورثة، (2) ضياع العقود القديمة التي تثبت ملكية الأجداد، (3) الاجراءات القانونية والادارية التي تأخذ وقت وجهد، (4) ارتفاع التكاليف المصاحبة للحصول على وثيقة العقد. للعلم أن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر التي تتبع القطاع الخاص تبلغ مساحتها 5.7 مليون هكتار، مقابل 2.8 مليون هكتار تملكها الدولة.

- العديد من الفلاحين الصغار يستأجرون الأراضي لمزاوله نشاطهم بعقد شفهي او عرفي، الخطر يكمن في أن كلا الطرفان يرفضان تحمل تكاليف عقد الايجار القانوني والمسؤولية التي تترتب على هذا العقد، مما يجعل الفلاحين أمام احتمالية فسخ العقد العرفي في أي وقت (احيانا قبل وقت جني المحصول).

- من أسباب تدني التأمين الحيواني، وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأعلاف، يوجد تقلص المساحات الرعوية بسبب استصلاح الأراضي والتوسع المعماري، الرعي الجائر، الجفاف واقتلاع الأشجار المعمرة (وزارة الفلاحة الجزائرية)، مما أدى إلى حوالي 71 % من المناطق الرعوية إلى التدهور (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019).

2- عوامل اقتصادية

من العوامل الاقتصادية التي تساهم أيضا في عزوف الفلاحين عن تأمين ممتلكاتهم، تقلبات الأسعار في الأسواق، خصوصا لما تنخفض الأسعار إلى مستويات متدنية مما يجعلها لا تغطي تكلفة الانتاج، وهذا الأمر يؤدي بالفلاحين إلى تحمل خسائر في مداخلهم. من الأمثلة الواقعية، و من إحدى المزارع بولاية عين الدفلة، حيث تم تقليب مساحات واسعة من منتج الخص الأخضر (الذي لا يقبل التخزين)، لأن الفلاح لم يتمكن من بيعه بسبب انخفاض سعر بيعه الذي وصل إلى 5 دج /1كغ، بينما أنداك ،كان يكلف زرع هكتار واحد من هذا المنتج ما بين 20-25 مليون سنتيم (سنة 2012).

3- عوامل اجتماعية

للعوامل الاجتماعية دور كبير في عزوف الفلاحين عن التأمين ، ومن هذه العوامل نذكر:

- العديد من الفلاحين مستواهم التعليمي محدود، و البعض الاخر غير متعلمين إطلاقا، ولهذا نقص التعلم والتكوين لدى الفلاحين يشكل محور فاصل في عدم الاقبال عن التأمين، فهم يجهلون شركات التأمين، وليس لديهم علم بالتأمين وإن كانون يعرفون بمسمى "التأمين الفلاحي".

- يعتبر العامل الديني لدى بعض الفلاحين من العوامل الاجتماعية التي تدفع نحو العزوف عن التأمين،

إذ أن مشكلة الاعتقاد الديني والنظرة التحريمية موجودة لدى شرائح واسعة من الفلاحين، حيث يعتقدون أن الخطر الذي يهدد حياة وممتلكات الفرد قضاء وقدر، والتعامل معه يتم بهذا المنطق، خصوصا لما يتعلق الأمر بالتأمين على الحياة والممتلكات، باعتباره نوع من البيوع المخالف للمعتقد، لاشتماله على الغرر والربا والقمار (قندوز، 2014).

– فئة أخرى من الفلاحين الذين يعزفون عن التأمين، ونظرا لبطأ عملية التعويض وقلة القيمة التعويضية (عسي، 2016)، فهم يعتبرون التأمين خسارة لأموالهم، فحسب اعتقادهم، شركات التأمين الفلاحي تأخذ ولا تعطي، لأنه في حالة ابرام عقد التأمين العملية سهلة جدا ولا تأخذ إلا وقتا قليلا جدا، وحتى البطاقة المهنية (بطاقة فلاح) لا تُطلب منهم مع أنها شرط. لكن عند التعويض، العملية تأخذ شهورا وقد تمتد لسنوات، مما يعطل الفلاح عن مصالحه ويسبب له الارهاق البدني والنفسي خصوصا لما تدخل أطراف ثانية تفرض اجراءات ووثائق أخرى تجبر الفلاح على التعامل معها.

– ضعف الثقافة التأمينية عند بعض الفلاحين، حيث أن مؤسسات التأمين بشكل عام لم تكن بالقدر المطلوب من الشفافية، إذا أنها لم تهتم بنشر الوعي التأميني لدى الفلاحين المتعلق بالتغطيات التأمينية لممتلكاتهم والمتاحة لهم، وتوعيتهم بحقوقهم التأمينية؛ بل على العكس كان تعامل هذه المؤسسات سببا في نشوء انطباعات سلبية لدى الفلاحين تجاه صناعة التأمين (رعد ناظم، 2019).

رابعا- تطوير خدمات التأمين الفلاحي لمواجهة عزوف الفلاحين الجزائريين عن التأمين

يمكن لمؤسسات التأمين الجزائرية أن تواجه عزوف الفلاحين عن التأمين الفلاحي، باعتماد خدمات تأمينية جديدة، ومن بين الخدمات المعروفة حاليا والتي صارت تطبق في العديد من الدوّل خصوصا النامية منها، ما بات يُعرف بالتأمين الأصغر وتأمين المؤشرات.

1- التأمين الأصغر (micro-assurance):

1.1- تعريف التأمين الأصغر: التأمين الأصغر أو كما يسميه البعض بالتأمين الصغير أو المصغر، هو تأمين الأشخاص ذوي الدخل المنخفض ومن بينهم صغار الفلاحين، ضد مخاطر محددة مقابل أقساط منتظمة تتناسب مع احتمالية وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها. هذا التعريف هو في الأساس نفس التعريف الذي قد يستخدم في تعريف للتأمين المنتظم، والسؤال الذي يطرح هو إلى أي مدى يمكن اعتبار الأفراد فقراء حتى يتم اعتبار حماية التأمين الخاصة بهم متناهية الصغر؟ تختلف الإجابة حسب البلد، المهم عمومًا هو أن التأمين الصغير جاء للأفراد الذين تم تجاهلهم من قبل التأمين التجاري والاجتماعي، والأشخاص الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المنتجات التأمينية التي تناسبهم (Churchill & Matul, 2006, p. 08).

في تعريف آخر للجمعية الدولية لهيئات الإشراف و الرقابة على التأمين، التأمين الأصغر بأنه: ذلك النوع من التأمين الذى يتوجه بشكل رئيسي إلى الأسر الفقيرة و الأشخاص محدودي الدخل لتقديم الحماية التأمينية الملائمة لهم و ذلك في نطاق أخطار معينة و مبالغ تأمينية متواضعة مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه (عبد الحميد أحمد طه، 2019، صفحة 550).

2.1. خصائص التأمين الأصغر

يتواجد التأمين الأصغر في البلدان النامية، حيث سوق التأمين التجاري والاجتماعي غير موجود أو غير فعّال، والصفات المميزة للتأمين الأصغر كما يلي :(Malima & Louw, 2017, p. 67)

- كما هو الحال مع التأمين التقليدي، فإنه يطبق مبادئ تجميع المخاطر؛
- يستهدف الأفراد ذوي الدخل المحدود والقطاع غير الرسمي؛
- مستقل عن فئة المخاطر.

من أجل تطوير منتجات التأمين الأصغر يجب القيام بما يلي : (McCord, 2012, p. 13)

إجراء عملية تقييم: إجراء عملية تقييم من قبل المؤسسة الراغبة في التأمين الأصغر: تفتقر بعض المؤسسات إلى القدرة على توفير التأمين الأصغر والبعض الآخر يفتقر إلى الإرادة، وهنا يجب على المؤسسة أن تفهم الالتزام الذي تلتزم به قبل الشروع في تطوير منتجات التأمين الأصغر.

القيام بأبحاث السوق: فهم السوق أمر بالغ الأهمية، إذ أن الطلب والعرض وقنوات التسليم واللوائح والمستوى التعليمي للعملاء المحتملين كلها عوامل تدفع إلى كيفية تطوير المنتجات، ولذا تحتاج المؤسسات إلى فهم عميق للسوق من أجل صياغة منتجاتها الناجحة

تصميم النموذج الأولي للمنتج واختباره: قبل طرح منتج تأميني كامل المواصفات، من الضروري أولا تصميم نموذج أولي لتقييم مدى استجابة السوق للمنتج وإعلام الجمهور بقيمته.

ربط شراكات: تحتاج معظم المؤسسات التي ترغب في ممارسة التأمين الأصغر إلى شركاء، لأنها لا تستطيع أن تتحمل المخاطر لوحدها في حالة الفشل، والشريك المناسب يؤثر على جودة المنتجات وعلى نجاحها.

المجموعة المستهدفة: يستهدف التأمين الأصغر تحديدا الأفراد ذوي الدخل الضعيف، لأن التأمين التقليدي يستبعد المجتمعات الفقيرة من سوق الخدمات المالية الرسمية لأنها لا تستطيع تحمل الأقساط أو لا تستطيع الوصول إلى مزايا سوق التقليدي، لذلك يعمل التأمين الأصغر على الوصول إلى سوق التأمين الرسمي وغير الرسمي الفعّال، من خلال إنشاء منتجات تأمينية وأنظمة توزيع خاصة لتلبية احتياجاتهم .:(Malima & Louw, 2017, p. 67)

المنتج التأميني: يتم تعريف المنتج التأميني المصغر من خلال خصائص المنتجات المعروضة، كونها تحقق تغطية أصغر وفوائد أصغر نسبيًا مقارنة مع التأمين التقليدي غير المناسب للفئات ذات الدخل المنخفض :(Malima & Louw, 2017, p. 67).

3.1. أهمية التأمين الفلاحي الأصغر

كما سبق وتم ذكره، فإن خدمات التأمين الأصغر هي ذاتها خدمات التأمين التقليدي، لكنها موجهة لسوق جزئي مهمش، ولذا تتوجه خدمات التأمين الفلاحي الأصغر لفئة الفلاحين الصغار الذين لا يوجد لديهم تغطية على الخسائر التي تصيب منتجاتهم الناتجة عن الأخطار الفلاحية، ولذا تظهر أهمية التأمين الفلاحي الأصغر فيا ليلي (عبد الحميد أحمد طه، 2019، صفحة 555):

- استمرار الفلاح في النشاط الاقتصادي، وبالتالي الحد من الهجرة إلى نشاطات اقتصادية أخرى؛
- زيادة النشاط الانتاج الفلاحي و تحسين مساهمته في الناتج المحلى و زيادة القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية؛
- الاستمرار في القدرة على توفير السلع الفلاحية بأسعار مناسبة؛
- المحافظة على دخول الفلاحين؛
- يحسن التأمين الفلاحي الأصغر من موقف صغار الفلاحين فيما يتعلق بالديون الفردية والتي تثقل كواهلهم من جراء المخاطر الطبيعية التي يتعرضون لها.

2. التأمين القائم على المؤشرات(assurance indicielle)

1.2.تعريف التأمين القائم على المؤشرات

يرتبط التأمين القائم على المؤشرات، والمعروف أيضًا باسم التأمين المعياري أو تأمين المؤشرات، ارتباطًا وثيقًا ببيانات الطقس، وظهر هذا النوع من التأمين لأن 90٪ من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ غير مؤمنة(Atlas magazine) . يوجه هذا النوع الجديد من عقود التأمين لصغار الفلاحين وسكان الأرياف بصفة عامة، المعرضين لمخاطر الطقس المتغيرة غير المؤمن عليها، ويمكن للأفراد والمؤسسات الاشتراك في تأمين المؤشر، وتمّ تم تطوير هذا النوع من التأمين بمراعاة محدودية التأمين التقليدي، بمعنى أن دفع التعويضات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالخسائر المؤمن عليها، التي يمكن قياسها بسهولة ، ويمكن التحقق منها علنًا وعدم التلاعب بها من قبل مؤسسة التأمين والمؤمن عليه. يعتمد تامين المؤشرات على مؤشرات في بياناتها مناخية يتم جمعها بواسطة محطات الطقس مثل معدلات سقوط المطار الأمطار والبرد ودرجة الحرارة وقوة الرياح. يمكن أن يعتمد أيضًا على متوسط مردودية مساحة صغيرة مثل مردودية المحاصيل أو نفوق الماشية (Carter, de Janvry, & Sadoule, 2015, p. 09).

يمكن لمؤسسات التأمين من خلال استخدام تأمين المؤشرات أن تحوّل أخطارها إلى معيدي التأمين، حتى لو تأثر العديد من الفلاحين في وقت واحد، وهو الأمر الذي لا يسبب افلاسها كونها غطت خسائرها.

2.2.فوائد التأمين القائم على المؤشرات

فوائد تأمين المؤشرات للفلاحين عديدة (Lagandré & Chetaille , 2010, p. 21):

- استقرار الدخل بالنسبة للفلاحين يعتبر من التحديات التي تواجههم في ظل التغيرات المناخية التي تتعرض لها محاصيلهم، ولذا يعمل تأمين المؤشرات على استقرار دخول الفلاحين والتي تصبح اقل اعتمادا على الظروف المناخية.

– التأثر غير المباشر لتأمين المؤشرات، هو تسهيل الوصول إلى التمويل، لأن التأمين ضد المناخ يمكن أن يؤمن قروض للحملة الفلاحية أو لشراء المستلزمات المستخدمة.

أيضا يحقق التأمين بالمؤشرات فوائد أخرى (Stoppa & Dick, 2018, p. 10):

– يقضي على معظم مشاكل المعلومات غير المتكافئة (المخاطر الأخلاقية والاختيار المعاكس) لمنتجات التأمين التقليدية.

– لا يلزم تقييم الخسارة، ويحقق الموضوعية والشفافية في المعاملة.

– تبسيط إجراءات المطالبات والسداد في الوقت المناسب، ويقلل من التكاليف الإدارية.

– لديه قدرة كبيرة على تحسين إدارة المخاطر ويؤمن المنافع بناء على مؤشر محدد مسبقا لفقدان الأصول والاستثمارات نتيجة لأحداث مناخية، وفي المقابل، يعتمد التأمين التقليدي على تقييم الأضرار الفعلية (بازارباشيوغلو، 2017).

خاتمـــة

بحثت هذه الدراسة في تطور قطاع التامين الفلاحي في الجزائر، من خلال الإجابة على سؤالين يتعلقان بنمو التأمين على المخاطر الفلاحية إن كان في تزايد مستمر، وفي البحث عن العراقيل التي تحد من إقبال الفلاحين على تأمين ممتلكاتهم، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، هي كما يلي:

– يعتبر التأمين الفلاحي في الجزائر كغيره من التأمينات الأخرى، أداة فعّالة في تسيير المخاطر الفلاحية التي تنتج عن حالة عدم التأكد والتي يمكن التنبؤ باحتمال حدوثها المكرر؛

– ليس كل المخاطر الفلاحية يمكن التأمين عليها، ولكن فقط تلك المخاطر التي تتسبب في خسائر كبيرة للمجتمع وللفلاح معا، وتهدد أمنهما.

– بالرغم من أن التأمين الفلاحي في الجزائر قديم جدا، منذ الحقبة الاستعمارية، إلا أن نموه كان بطيء جدا بالرغم من برامج الاصلاحات الزراعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية وكذا التسهيلات التي قدمتها خصوصا لصغار الفلاحين .

– إن من عوامل عزوف الفلاحين عن تأمين ممتلكاتهم، تلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية التي لا زالت تعقد من اجراءات التأمين، ومع أنها ليست بعوامل جديدة، لكن مؤسسات التامين والجهات المختصة لم تعمل بجد على إزالتها.

– إن الفئة الأكبر من الفلاحين المتضررين من المخاطر الفلاحية هم صغار الفلاحين، الذين لم ينخرطوا في التأمين لأسباب لم تلفت لها الدولة ولا شركات التأمين، وتخص ضعف الثقافة التأمينية.

التوصيات

بناءا على النتائج التي تمّ التوصل إليها، نوصي بما يلي:

- إلزامية التأمين على المنتجات الاستراتيجية التي تدعمها الدولة كالحبوب، وذلك لارتباطها بالأمن الغذائي للمجتمع الجزائري؛
- العمل على تغير ثقافة التأمين لدى الفلاحين، وزيادة وعيهم بالمخاطر الفلاحية، من خلال وضع برامج تكوينية لهم ينشطها مختصين؛
- العمل على تسهيل إجراءات التعويض عن الخسائر، كما هو الحالة في حالة ابرام عقد التأمين؛
- عدم تطبيق معدل تأمين ثابت على جميع الفلاحين، بل يجب تخصيص معدلات بحسب مردودية الأرض، التي تختلف من مكان لأخر.
- تكفل شركات التأمين بالمخاطر الناتجة عن تقلبات سعر المنتجات الفلاحية في السوق، وتعويض الفلاحين عليها.
- التطوير في خدمات التأمين الفلاحي المقدمة من طرف شركات التأمين وذلك باعتماد خدمة التامين الفلاحي المصغر والموجه للفلاحين الصغار.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

- عيد أحمد ابو بكر، و وليد اسماعيل السيفو. (2020). إدارة الخطر والتامين. الأردن: دار اليازوري.
- يوسف حجيم الطائي، وآخرون. (2016). إدارة التأمين والمخاطر. الأردن: دار اليازوري.
- Andrea Stoppa & William Dick .(2018) .*ASSURANCE AGRICOLE AU BURKINA FASO, Défis et Perspectives* .U.K :Oxfam International.
- Didier Lluelles .(2004) .*Précis des assurances terrestres* .Canada :Éditions Thémis Inc.
- Michel Eldin ،& Pierre Milleville .(1989) .*les risques en agriculture* .France :l'ORSTOM.
- Oswald Stein .(1927) .*recueils des cours* .France: Librerie Hachette.
- P. K .Ray .(1981) .*agricultural insurance, theory and practice, 2nd ed* .England: British Library Cataloguing in Publication Data.
- Roman Hohl .(2019) .*Agricultural risk transfer : from insurance to reinsurance to capital* .United Kingdom: John Wiley & Sons.
- Sylvie Lupton ،& et autres .(2019) .*faire face aux risques en agriculture* .France: L'Armatthan.
- F.N Knignt .(1921) .*Risk, uncertainly and profit* .USA: Houghton mifflin company.

2- المقالات

-أحمد رعد ناظم. (2019). أثر الثقافة التامينية في اجمالي أقساط التأمين المتحققة . *مجلة الدجلة، المجلد 2(1)*، 5-25.

-أمال بن صويلح. (2018). المخطط الوطني للتنمية الفالحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 23(01)*، 185-205.

-زهير صيفي. (2014). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج. *Assiut J. Agric. Sci., (45) (No. (4*، 159-172.

-طارق عبد الحميد أحمد طه. (2019). التأمين الألصغر كأداة لمواجهة الأخطار الزراعية و تعزيز دور القطاع الزراعى. *المجلة العلمية، التجارة والتمويل، المجلد 39(2)، 549-592.*

-طارق قندوز. (2014). تأمينات الأشخاص بالجزائر بين الخلفية الدينية. *الاصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 9 (17)*، 116-138.

-عبد الكريم الطيف ، و فاطيمة كوراد . (2018). دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني، دراسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. *مجلة المهنل الاقتصادي، العدد الأول*، 49-62.

-فاطمة الزهراء طاهري. (2011). دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11(1)*، 369-382.

-زينب بن عزوز. (2020). نظام التأمين الفلاحي بحاجة إلى مراجعة. *جريدة الجزائر*.

-منصور عسيي. (2016). أهمية التأمين في تنمية القطاع الفلاحي. *جريدة جزائر اليوم، عدد 2 مارس*

-Damien Lagandré & Anne Chetaille .(2010) . L'assurance indicielle, une réponse face aux risques climatiques ? *Inter-réseaux, developpement rural*.21-20 ،

-Michael Carter ،Alain de Janvry & Elisabeth Sadoule .(2015) .Assurance climatique indicielle pour les pays en développement : examen des faits et propositions visant à augmenter le taux de souscription .*Revue d'économie du développement, v. 23(1)*.57-5

-Graig Churchill & Michal Matul .(2006) .*Protecgting the poor, amicroinsurance compundium, Volume 2* .Geneva: International Labour Organization.

-Michael J .McCord .(2012) .*Microinsurance product development for microfinance providers* . MicroInsurance Centre: International Fund for Agricultural Development (IFAD)

-Robert Aumell .(2005) .*guide de gestion des risques agricoles* .Canada: Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole.

-Abou Malima & Theo Louw .(2017) .*Microinsurance in Africa* .Swiss: KPMG International Cooperative.

-Atlas magazine .*L'assurance indicielle* .https://www.atlas-mag.net/article/l-assurance-indicielle

-CNES .(2001) .Stratégie de développement de l'agriculture .Publication du Conseil National Economique et Social.

3- مواقع الانترنت

-المجلس الوطني للتأمينات. (بلا تاريخ). *التطور السنوي للإنتاج*. تم الاسترداد من La Base de Données Centralisée des Statistiques: https://www.bdcs.dz/index.php?p=10&g=10

–الهيئة العامة التونوسية للتأمين. (بلا تاريخ). *التامين الفلاحي ومنتجاته*. تم الاسترداد من https://www.cga.gov.tn/index.php?id=119

–بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). *التأمينات الفلاحية*. تم الاسترداد من https://badrbanque.dz/

–جيلا بازارباشيوغلو. (2017). *للتأمين المستند إلى المؤشرات أثر إنمائي في أشد المناطق احتياجا*. تم الاسترداد من مدونات البنك الدوّلي: https://blogs.worldbank.org/

–محمد فرقاني. (08 06, 2021). *نُظم تأمينيّة جديدة لفلاحة مستدامة*. تم الاسترداد من الشعب: www.ech-chaab.com

–محمد هواشم. (2021). *الشروع في تسليم البطاقة المهنية للفلاح*. تم الاسترداد من الحياة أون لاين: https://www.elhayatonline.dz/

–وزارة الفلاحة الجزائرية. (بلا تاريخ). *السهوب والمراعي*. تم الاسترداد من الغابات والتنمية الريفية: http://madrp.gov.dz/

–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). *تنمية الفلاحة في المناطق الجبلية*. تم الاسترداد من http://madrp.gov.dz/

–وكالة الأنباء الجزائرية. (2019). *المناطق الرعوية: حوالي 71 بالمئة من المساحات عبر الوطن تعاني من تدهور كبير*. تم الاسترداد من https://www.aps.dz

4– التقارير

–المجلس الوطني للتامينات (الجزائر): التقارير السنوية لنشاط التامين (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021)

–التقارير السنوية (2018، 2019) لمؤسسة CAAT

–التقارير السنوية (2018، 2019) لمؤسسة SAA

–التقارير السنوية (2018، 2019) للتعاضدية الفلاحية CNMA